

الجامعة العربية الأمريكية – كلية الدراسات العليا 2023م

براءة الاختراع الإضافية دراسة مقارنة

محمد ناصر جبر القرم

النتائج والتوصيات

أولاً: عرض النتائج

- الباحث عرض النتائج بشكل سردي، بأسلوب قانوني يتناسب مع طبيعة الدراسة.
- استخدم لغة علمية معتدلة، وقدم إشارات لنتائج رئيسية مثل: ضعف التشريع الفلسطيني في تنظيم البراءة الإضافية، واختلاف طبيعتها القانونية بين الدول.
- لم تُعرض النتائج بنمط منظم (مثل: قوائم مرقمة أو فقرات معنونة)، مما يجعل القارئ يجهد في استخلاص النقاط الرئيسية.
- مثال: بدلاً من قول "ومن خلال ما سبق يمكن القول أن القانون الفلسطيني لم يُنظم بوضوح مفهوم البراءة الإضافية..."، كان يمكن كتابتها كنقطة مستقلة ضمن جدول أو قائمة.
- ثانياً: تفسير النتائج بطريقة تتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها
- الباحث حاول ربط النتائج مع أهدافه، خاصة في ما يتعلق ببيان أثر غياب التنظيم القانوني في فلسطين، وهو أحد الأهداف المحورية للبحث.
- ناقش بعض النتائج في ضوء النظم المقارنة، مما يعزز التفسير القانوني العميق.
- لا يوجد ذكر صريح أو إحالة مباشرة إلى "فرضيات" الدراسة، ولم يُوضح ما إذا كانت النتائج تؤكد أو تنفي هذه الفرضيات.
- مثال: لو كانت هناك فرضية تقول "تفتقر فلسطين لتنظيم دقيق للبراءة الإضافية"، لم يُذكر نصاً ما إذا كانت هذه الفرضية قد تم تأكيدها بناءً على النتائج، مما يفقد الربط المنهجي.

ثالثاً: تجنب المبالغة في استنتاجات النتائج

- النتائج خالية من التهميل أو الجزم المطلق، فلم يستخدم الباحث عبارات مثل "جميع الدول اتفقت" أو "البراءة الإضافية غير مهمة".
- بقيت النتائج ضمن الإطار الواقعي للقوانين المقارنة دون تعميم غير مبرر.
- رغم غياب المبالغة، إلا أن بعض العبارات كانت مطلقة نسبياً، مثل "غياب كلي للتنظيم الفلسطيني"، في حين أن هناك إشارات متفرقة في بعض القوانين مثل مشروع قانون الملكية الصناعية لسنة 2000.
- مثال: كان يمكن قول "هناك قصور واضح في التشريع الفلسطيني..." بدلاً من "غياب كلي"، لما في ذلك من دقة أكبر.

رابعاً: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

- الباحث أشار إلى التشريعات والمراجع القانونية في الدول المقارنة (الأردن، مصر، فرنسا، ألمانيا)، ووضح أوجه التباين بينها.
- عكس هذا المقارنة الجيدة في النتائج، خاصة في النقاش حول "هل البراءة الإضافية منشئة أم كاشفة للحق".
- لا يوجد ربط صريح مع دراسات أكاديمية منشورة في المجالات أو الرسائل العلمية، بل اقتصر المقارنة على النصوص القانونية.
- لم يوضح إن كانت النتائج تتفق أو تختلف مع ما جاء في الأدبيات الأكاديمية السابقة.
- مثال: غاب عن الباحث الاستشهاد برسائل ماجستير أو بحوث منشورة حول الموضوع في البيئة العربية أو الدولية، مثل: "وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث فلان في رسالته سنة...".

خامساً: بناء التوصيات على أساس النتائج

- التوصيات بشكل عام تستند إلى النتائج، وأبرزها: ضرورة تنظيم تشريع خاص للبراءة الإضافية، وهذا يتسق مع نتائج الدراسة التي أثبتت ضعف الحماية الحالية في فلسطين.
- بعض التوصيات جاءت عامة وغير مرتبطة صراحة بنتيجة محددة.
- لا توجد إحالة صريحة تربط كل توصية بنتيجة، مثل: (بناءً على ما ورد في المبحث الثاني... نوصي بـ...).
- مثال: عند القول "يجب على المشرع تبني تعريف واضح للبراءة الإضافية"، لم يذكر صراحة أن هذا مستند إلى نتيجة محددة من نتائج المقارنة مع القانون الفرنسي أو الألماني.

سادساً: هل التوصيات قابلة للتطبيق في الواقع؟

- التوصيات التي تدعو لتعديل التشريع الفلسطيني هي منطقية وواقعية، بالنظر إلى وجود مشروع قانون مطروح منذ سنة 2000.

- طرح فكرة الاستفادة من التجارب الدولية (مثل النموذج الفرنسي) تعكس رؤية تطبيقية جيدة.
- التوصيات تفتقر إلى خطة تنفيذية أو خطوات عملية، ولم تُحدد الجهات المعنية (مثل وزارة الاقتصاد، مجلس تشريعي، الجهات القضائية).
- لم تتناول القيود أو العقبات المحتملة في التطبيق.
- مثال: لم يرد ما إذا كانت البيئة القانونية الفلسطينية الحالية مهيأة لتعديل قانون الملكية الصناعية، أو ما إذا كان هناك دعم مؤسسي أو تقني لذلك.

الخلاصة

- عرض الباحث النتائج بلغة واضحة، لكن افتقر إلى التنظيم والترقيم، مما صعب استخلاص النقاط الأساسية بسرعة.
- كما أن تفسير النتائج كان متماشياً مع أهداف الدراسة، إلا أنه لم يُربط بوضوح مع فرضياتها، مما أضعف الجانب المنهجي.
- النتائج بشكل عام لم تتضمن مبالغة، لكن وُجدت بعض العبارات العامة التي كان يمكن صياغتها بدقة أكبر.
- أما المقارنة مع الدراسات السابقة، فقد اقتصر على الجوانب التشريعية دون الرجوع الكافي إلى الأدبيات الأكاديمية المنشورة.
- من جهة التوصيات، فقد بُنيت على النتائج الرئيسية، لكنها جاءت عامة ولم تُربط مباشرة بكل نتيجة، كما أنها افتقرت إلى تفاصيل تطبيقية أو خطوات تنفيذية واضحة.
- وبالرغم من واقعيتها، كان يُفضل تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها أو تقديم نموذج تشريعي لتقوية جانب التطبيق العملي.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181